ثانية، فقد حرصت الجزائر على توفير الأجهزة الإدارية الكفيلة بمتابعة عملية توفير العقار الصناعي، تسييره، واستغلاله. كلّ هذا من أجل محاولة تجاوز عقبة العقار الصناعي التي لطالما كانت هاجسا للمستثمرين.

على هذا الأساس فإنّنا نحاول في هذا الملتقى تحديد ودراسة جهود الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع الاستثمار من زاوية توفير العقار الصناعي، على المستويين التشريعي والتنظيمي، محاولة منا إبراز مواطن القوة والعجز فيهما، و اقتراح البدائل المناسبة.

إشكالية الملتقى:

بناء على ماسبق، فإنّ الإشكالية المطروحة في هذا الملتقى تتمحور حول " مدى نجاعة المنظومة التشريعية الجزائرية في توفير العقار الصناعي بما يتلائم والمعايير الدولية لترقية الاستثمارات وتحفيزها؟"

أهداف الملتقى :

- تحديد الإطارين المفاهيمي والتّشريعي للعقار الصناعي.
- تحديد معالم حافظة العقار الصناعي في الجزائر. وتبيان طرق تسييره.
- تحديد العلاقة المباشرة بين النهوض بالاستثمار وبين توفير العقار الصناعي الملائم.
- بحث ودراسة أنجع السبل لمواجهة اشكالية عدم توافر العقار الصناعي الملائم باعتباره أكبر عائق للاستثمار.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

د.قروي سميرة./ د. رمازنية سفيان / د. بورزام رمزي/ د. قجالي محي الدين/ د. عبيزة بسام/ د. خلوف حسام /د.هلالة نادية / د. مهداوي حنان/ د. بن خالد فاتح/ د. بن خليفة مريم/ د. بوعجاجة منال/ د.رقيعي إكرام/ د. عبيزة منيرة. / د. عبد السلام حسان/ د. بوزكري انتصار.

أعضاء اللجنة التنظيمية

ط.د. بن الشيخ صراح / ط.د. بن سعدون رضا/ ط.د. مربجة خديجة/ ط.د. بوعندل وائل/ ط.د. هلال نسرين / ط.د. عامر مجاني هاجر.

تقديم

يعتبر العقار الصناعي أو مثلما يسميه المختصون في المجال، العقار الاقتصادي، الحلقة الجوهرية للنهوض بالإستثمار الوطني والأجنبي على حد السواء، والوعاء الأنسب لتجسيد الإستثمارات على اختلاف أنواعها؛ فهو عامل في غاية الأهمية لتوفير البيئة الإيجابية للمتعاملين الاقتصاديين لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية وتجسيدها على أرض الواقع بشكل ناجح. هذا الأمر، لا يمكن أن يتحقّق إلّا بتعزيز الحافظة العقارية الملائمة والتي تعمل على توفيرها أجهزة الدولة بصفة عامة والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار بشكل خاص، وهذا قصد الإستجابة للطلبات الكثيرة الواردة بشأ، توفير العقار الصناعي الملائم لتجسيد المشاريع الاستثمارية.

من هذا المنطلق أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بالملف المتعلّق بضرورة توفير العقار الصناعي الملائم؛ ويظهر هذا الاهتمام بجلاء من خلال المنظومة التشريعية الجزائرية التي شهدت تعديلات متتالية تتعلّق بهذا الشأن، هذا من جهة أولى. من جهة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسي جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
قسم الحقوق
بالاشتراك مع
مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد

"العقار الصناعي وترقية الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر(واقع وتحديّات)"

يوم: 09 أفريل 2026

الرئيس الشرفي

أ.م. الخير قشي رئيس جامعة سطيف 2

المدير العام للملتقى

أ.د. محمد بن اعراب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى

أ.د. نوال زروق جامعة سطيف 2

رئيس اللجنة العلمية

د. زكرياء ذيب

رئيس اللجنة التنظيمية

د. سارة قايم

المنسق العام للملتقى

د. ريمة بوصبع

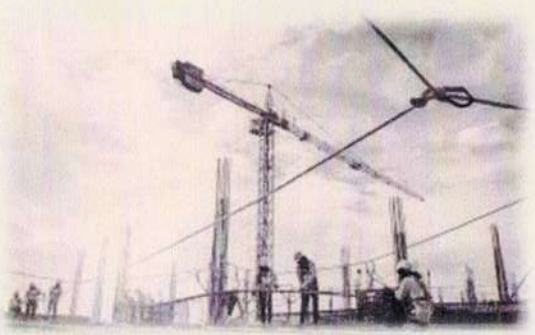

محاور الملتقى:

المحور الأول: المحور المفاهيمي

- تعريف العقار الصناعي وتمييزه عن باقي أنواع العقارات.
- تحديد خصوصية العقار الصناعي.
- تبيان العلاقة بين توافر العقار الصناعي وترقية الاستثمار.

المحور الثاني: المحور التشريعي

- التشريعات الوطنية الناظمة للعقار الصناعي.
- التشريعات الأجنبية الناظمة للعقار الصناعي للدول الرائدة في مجال توفيره.
- التشريعات الوطنية المتعلقة بقانون الاستثمار وعلاقتها بالتشريعات الناظمة للعقار الصناعي.

المحور الثالث: المحور التنظيمي

- الأجهزة الوطنية المتعلقة بتهيئة وتسيير العقار الصناعي.
- دور القضاء في حماية العقار الصناعي الموجّه للاستثمار.

ضوابط المشاركة

- يجب أن تتسم المداخلة بالأصالة والجدية وأن تُحترَمَ فيها المنهجية العلمية ومعايير الكتابة الأكاديمية.
- ألا تكون المداخلة جزءً من بحث سابق أو مداخلة في ملتقى سابق.
- يجب أن ترتبط المداخلة بأحد محاور الملتقى.
- تُقبَلُ المداخلات باللغة العربية، الفرنسية والإنجليزية..
- تكتب المداخلات على برنامج (Microsoftword) بخط (SimplifiedArabic) حجم14 بالنسبة للمداخلات باللغة العربية، 12 بالنسبة للهوامش، وبخط (Times new roman) حجم 12 بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية، و10 بالنسبة للهوامش.
- تحرّر المداخلة في حدود 15 صفحة حجم (A4) شاملة للمراجع والملاحق؛ وترفق بملخصين أحدهما باللغة العربية والثاني بلغة أخرى معتمدة ضمن ضوابط الملتقى.
- تشمل الصفحة الأولى من البحث الجهة المنظمة، اسم ولقب الباحث، الدرجة العلمية، التخصّص، المؤسسة الأصلية، رقم الهاتف، البريد الالكتروني، عنوان المداخلة، ومحور المداخلة.
- ترسل المداخلات كاملة خلال الآجال المحددة.

تواريخ مهمة

- آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة

2026/04/05

- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة

2026/04/07

- تاريخ إنعقاد الملتقى

2026/04/09

للتواصل

- ترسل المداخلات عبر الرابط:

https://form.univ-setif2.dz/index.php/314228?lang=ar